٢٠٠ ألف سقف السحب و١٠٠٠ ليرة على كل «سحبة»!

المركزي لـ«الوطن»: سقف السحوبات على حاله وتحديد ٢٠٠ ألف ليرة هو للسحب من صرافات المصرف غير المصدر للبطاقة

عبد الهادي شباط

أوضح مدير أنظمة الدفع لدى مصرف سورية المركزي عماد رجب في حديثه لـ«الوطن» أن قرار المركزي الأخير حول سقوف السحوبات سواء اليومية أم للسحبة الواحدة وتحديدها بـ٢٠٠ ألف ليرة يكون خارج صرافات البنك مصدر البطاقة المصرفية، ومثال على ذلك موظف راتبه موطن لدى المصرف العقاري ويحمل بطاقة صراف صادرة عن البنك العقاري لم يتغير شيء في سقف سحوباته من صرافات العقاري وهي (٢٠٠ ألف للسحبة الواحدة مع سقف سحب يومي متاح حتى ٥٠٠ ألف ليرة) في حين سقف السحب للسحبة الواحدة أو سقف السحب اليومي للصرافات التي ربط معها العقاري سيكون ٢٠٠ ألف ليرة.

وكانت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي عممت على البنوك القرار رقم (١٥٨٦/ل.س) بخصوص تحديد سقف السحب للحركات المتبادلة للبطاقات المصرفية المصدرة من أي من المصارف العاملة على أجهزة الصرافات الآلية العائدة لبقية المصارف العاملة الأخرى والعمولات المترتبة على هذه السحوبات محددة هذا السقف بـ٢٠٠ ألف ليرة مع عمولات ألف ليرة للسحب النقدي و٥٠٠ ليرة للاستعلام.

واعتبر أن الربط بين الصرافات الآلية للمصارف العاملة سواء في القطاع الخاص أم العام يحل نسبة مهمة من حالة الازدحام الحاصلة أمام الصرافات خاصة أوقات تسلم الرواتب للعاملين في الجهات العامة أو المتقاعدين، وأن المركزي يتجه نحو التوسع في تطبيقات مشروع الدفع الإلكتروني لما له من إيجابيات تتمثل في التخفيف من الأعباء المالية الكبيرة على الجهات العامة من جهة، والتقليل من الجهد والوقت على المواطنين وتمكينهم من تسديد فواتيرهم من منازلهم من دون تحمل عناء التوجه إلى مراكز الجباية والاصطفاف في طوابير لتسديد فواتيرهم وإضاعة الوقت من جهة أخرى، وأنه بالتنسيق والتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة سيتم الانتقال إلى التسديد الإلكتروني لفواتير مشتركي الشركة السورية للاتصالات مع بداية العام المقبل ٢٠٢٤ والتوقف عن تسديد هذه الفواتير عن طريق كوى الجباية في المراكز الهاتفية وذلك ضمن خطة زمنية تدريجية موضوعة من الوزارة وأن هناك تعاوناً مع العديد من الجهات العامة المصدرة للفواتير لإجراء تحول والانتقال للدفع الإلكتروني.

الاستثمار بالأسهم.. هل هو الطريقة الأجدى للادخار؟

فضلية لـ«الوطن»: جميع الأسهم السورية لم تهبط خلال تاريخ البورصة ويجب نشر هذه الثقافة

جلنار العلي

في الوقت الذي يتبع فيه الكثير من السوريين طريقة الادخار عبر شراء الذهب أو القطع الأجنبي واكتنازه، ينصح الكثير من الاقتصاديين باستثمار الأسهم الحرة للشركات المساهمة، معتبرين أن مثل هذا النوع من الاستثمارات لا يخسر بالغالب، وبالتالي فهو فرصة لزيادة الدخل السنوي لحاملي الأسهم، فما مدى صحة هذه النصائح في ظل البيئة الاقتصادية السورية؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عابد فضلية، بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه وبالنظر إلى تاريخ بورصة دمشق للأسواق والأوراق المالية فإن جميع الأسهم من دون استثناء لم تهبط أبداً سوى لبضع ساعات أو أيام، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً بالنسبة لهذا النوع من الاستثمارات، كاشفاً عن وجود نحو ٥٢ شركة مساهمة عامة قديمة بمعظمها، وأن نحو ٢٨ شركة منها قامت بإدراج أسهمها للتداول في البورصة، علماً أن معظمها هي مصارف خاصة ويبلغ عددها ١٤ مصرفاً تقليدياً، موضحاً أن الأسهم هي حصة حاملها من الشركة، وهي جزء من ملكية هذه الشركة، التي تتضمن عادة أصولاً ثابتة وأخرى متغيرة (الأموال المتحركة)، أي أن جزء من سعر السهم يتعلق بأصول الشركات الثابتة كالعقارات والأبنية أو المقرات والفروع، والتي تزداد أسعارها وقيمها مع التضخم، كما أن الجزء الآخر من سعر السهم يتعلق بالنشاط الاقتصادي للشركة، لافتاً إلى أنه يحق لكل شركة مساهمة عامة أن تبيع الجزء الحر من أسهمها – الذي لا يمتلكه المؤسسون وبعض المستثمرين – والذي يكون عادة يقرب من الـ٥٠ بالمئة بشكل متوسط.

وأشار فضلية إلى وجود عدة عوامل إيجابية تشجع على الاستثمار بأسهم الشركات أولها أن سعر السهم يرتفع جزئياً مع ارتفاع التضخم، وثانيها أن الأرباح السنوية للشركة تقسّم على عدد الأسهم فيحصل كل مساهم على أرباح حسب عدد أسهمه، وبالتالي كلما كانت الشركة نشيطة فالأسهم لن تنخفض قيمها، علماً أن معظم شركات المصارف الخاصة تحقق أرباحاً هائلة، معتبراً أن هذا الاستثمار يعد مضموناً بالدرجة الأولى لأن أرباح السهم السنوية لا تقل عن الحد الأدنى للفوائد بالمصارف، أو عن الحد الأدنى لارتفاع سعر القطع الأجنبي، والذي يعد مقبولاً بشكل دائم، في حين يكون الحد الأقصى غير محدد، وبذلك يمكن أن يحصل المستثمر بالأسهم على أرباح هائلة في حال كان نشاط الشركة المساهمة رابحاً.

وتابع: «أما العامل الثالث يكمن بأن حامل السهم يشغّل أمواله من دون أي مخاطرة، كما يستطيع بيع أسهمه متى يشاء عندما يحتاج إلى نقود إما بشكل فوري أو خلال فترة قصيرة»، مشجعاً على الاستثمار بالأسهم، لولا أن عدد الشركات المساهمة العامة في سورية قليل، وأن هناك نسبة كبيرة منها قديمة، وجزء من أصحابها لا يرغب بكشف بياناته المالية أو لا يحقق الشروط المتمثلة بوجود بيانات مالية صحيحة ومختومة، وأن تكون الشركة رابحة خلال آخر عامين وغير ذلك، لافتاً إلى أن البورصة في سورية صغيرة رغم أنها ناجحة ونشطة، وهي أصغر البورصات في العالم حتى الآن على اعتبار أنها بورصة ناشئة، في الوقت الذي وصل فيه عدد الشركات اللبنانية التي طرحت أسهمها للتداول إلى ١٥٠ شركة، والأردنية إلى ٢٥٠ شركة.

ووصف فضلية ثقافة الاستثمار بالأسهم بأنها ضعيفة، معيداً ذلك إلى عدة أسباب منها أن بورصة دمشق بدأت بالتداول في عام ٢٠٠٩ وانطلقت بقوة حينها إلا أن الحرب بدأت بعد عامين فقط فانصرف الناس عن الاهتمام بالاستثمار سواء بالأسهم أم بغيرها، إضافة إلى وجود نوع من عدم المعرفة بكيفية الاستثمار، إذ يوجد أشخاص لا يعرفون بوجود البورصة أساساً، لافتاً إلى ازدياد حركة الاستثمار بالأسهم عن السابق مع مرور الزمن وتحرك الشركات التي تطرح أسهمها للتداول، ومع بعض التعريف الإعلامي بهذا النشاط، مطالباً بنشر هذه الثقافة من دون مبالغة.

وبيّن الخبير الاقتصادي أن عدد الشركات المساهمة العامة يتضاعف من خلال إصدار تشريعات خاصة ومحفزات ضريبية ومالية وإجرائية، علماً أن الوضع الاقتصادي الحالي بطيء، ويوجد هناك محفزات لكنها غير مغرية.

المصارف الخاصة.. رابحة و«زيادة»

سيروب لـ«الوطن»: جميع الإفصاحات أظهرت زيادة كبيرة بنسب التسهيلات الائتمانية والودائع والموجودات

عبد الهادي شباط

أفادت البيانات المالية للبنوك الخاصة في سورية أن نتائجها المالية عن الفترة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري ٢٠٢٣ كانت كالتالي: ارتفاع موجودات بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ١١٤ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٢٤ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ١٩,٢ مليار ليرة، «بعد استبعاد فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة»، مقارنة بصافي ربح بقيمة ١١,٨ مليار ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت أن ربحية السهم بلغت ١٩٠٢,٩٥ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ٣٢٧٩٢٧ ليرة.

فيما أظهرت نتائج فرنسبنك المالية عن الربع الثالث للعام ٢٠٢٣، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٤٢ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٨٢ بالمئة، وتحقيقه لصافي خسارة بعد استبعاد فروقات القطع غير المحققة بقيمة ٩. ٢٢٧ مليار ليرة، مقارنة بصافي ربح ٤٤٩,٩٥٣ مليار ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، أما ربح السهم فكان ٥,٠٨٨ ليرة، وبعد استبعاد فروقات القطع غير المحققة جاءت خسارة السهم (١٧٥,٧٥) والقيمة الدفترية للسهم ٧,٨٩٠,٩٥ ليرة.

وأظهرت بيانات بنك بيبلوس سورية، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٥٨ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٩٧ بالمئة، وتكبده لصافي خسارة بقيمة ٨,١ مليارات ليرة، «بعد استبعاد فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة»، مقارنة بصافي خسارة بقيمة ٤,١ مليارات ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت بيانات البنك أن ربحية السهم بلغت ٥٦٢٥١٩ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ٨٤٧٥٦ ليرة.

كما نشر بنك بيمو السعودي الفرنسي نتائجه عن الفترة المنتهية بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٣٠، وأظهرت البيانات ارتفاع موجوداته بنسبة ١٤٣ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ٢٣٢ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ٤,٧ مليارات ليرة، مقارنة بصافي ربح بقيمة ١٧٦ مليون ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت بيانات البنك أن ربحية السهم بلغت ٣٩٣٦٢٧ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ٥٦٩١١٦ ليرة.

أما بنك الشرق، فقد ارتفعت موجوداته بنسبة ١٩٠ بالمئة، مع ارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٩٨ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ١٥,٢ مليار ليرة، مقارنة بصافي خسارة بقيمة ٦١٢ مليون ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت بيانات البنك أن ربحية السهم ٣٤٩٩٧٥ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ٥٢٦٤١٦ ليرة.

كما أظهرت بيانات بنك سورية والمهجر، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٦٥ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ٢٢١,٣ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ١,٣ مليار ليرة، مقارنة بصافي خسارة بقيمة ٤,٥١ مليارات ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت بيانات البنك أن ربحية السهم ٣٢٦٥٤٤ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ٤٧٥٧٣١ ليرة.

وكذلك أظهرت بيانات البنك العربي – سورية، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٤٨ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ٢١٠ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ٦,٥ مليارات ليرة، مقارنة بصافي ربح بقيمة ١,٤ مليار ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت بيانات البنك أن ربحية السهم ٦٠٨٠٤٥ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ٨٩٩٩ ليرة.

بينما أظهرت بيانات بنك قطر الوطني سورية، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٦٩ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٣٢ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ٣٤,٤ مليار ليرة، مقارنة بصافي ربح بقيمة ٢٤,٥ مليار ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت بيانات البنك أن ربحية السهم ١٠٧٧٩٧ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ١٩٠١٤٦ ليرة.

وتفيد بيانات بنك الشام، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٥٥ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٧٣ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ١٦,٢ مليار ليرة، مقارنة بصافي ربح بقيمة ٧٤٠ مليون ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما أظهرت بيانات البنك أن ربحية السهم ١٩١٨٤١ ليرة والقيمة الدفترية للسهم ٣٠٧٧ ليرة. كما أظهرت نتائج بنك الأردن– سورية BOJS عن الفترة نفسها ارتفاع موجوداته بنسبة ١١٢,٢ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٩٤ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ٩,٢ مليارات ليرة، مقارنة بصافي ربح ٢,٥ مليار ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، أما ربحية السهم فبلغت ٤,٩٠٠,٩٢ ليرة، والقيمة الدفترية للسهم ٥,٧٠٠ ليرة.

وأظهرت نتائج بنك الائتمان الأهلي ATB ارتفاع موجوداته بنسبة ١٥١,٤ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٧٦,٣ ٢٠٢٣، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ١,٤ مليار ليرة، مقارنة بصافي ربح بقيمة ١٩٦ مليون ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، أما ربحية السهم ٣,٧٧٤,٩٢ ليرة، والقيمة الدفترية للسهم ٥,٩٩٤,٩٧ ليرة.

وأظهرت نتائج بنك قطر الوطني سورية QNBS عن الربع الثالث للعام ٢٠٢٣، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٧٩ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٨٢ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ٣٢ مليار ليرة، مقارنة بصافي ربح ٥,٤ مليارات ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، أما ربحية السهم فهي ٤,٣٢٣,٤٤ ليرة، والقيمة الدفترية للسهم ٦,٦٩٩,٢٨ ليرة.

بينما أظهرت نتائج المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF المالية عن الربع الثالث للعام ٢٠٢٣، ارتفاع موجوداته بنسبة ١٢٨ بالمئة، وارتفاع حقوق مساهميه بنسبة ١٨٠ بالمئة، وتحقيقه لصافي ربح بقيمة ٢٠,٢ مليار ليرة، مقارنة بصافي ربح ٥,٩ مليارات ليرة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، أما ربحية السهم فهي ٣,٣٤٤,٧٢ ليرة، والقيمة الدفترية للسهم ٥,١٣٩,٥٨ ليرة.

وأظهرت البيانات المالية لـ«البنك الوطني الإسلامي ارتفاع موجودات البنك بنسبة ١١٤ بالمئة بعد أن قفزت إلى ٦٧,٨٦٨ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣، وارتفاع حقوق المساهمين بنسبة ٩٣ بالمئة فيما سجل البنك خسارة بعد استبعاد فروقات القطع غير المحققة بلغت نحو ٧,٥٧٨ مليارات ليرة بتراجع بنسبة ٢١٢ بالمئة أما ربحية سهم البنك فجاءت بقيمة ٧٠,٣٨ ليرة سورية، وبعد استبعاد فروقات القطع غير المحققة أصبحت خسارة السهم (٣٠,٣١) ليرة سورية.

وفي توضيح حول هذه البيانات المالية للبنوك الخاصة أوضحت الباحثة والأكاديمية الدكتورة رشا سيروب أنه وفقاً للإفصاحات المنشورة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٣، أظهرت جميع الإفصاحات وجود زيادة كبيرة بنسب التسهيلات الائتمانية والودائع وكذلك الموجودات، فضلاً عن معدلات نمو مرتفعة في الأرباح، مع ضرورة التنويه إلى وجود مصرف واحد (مصرف سورية والخليج) لم يفصح عن بياناته عن كامل الفترة في العام ٢٠٢٣، حيث من المفترض أن يكون قد نشر تقرير الربع الأول والنصفي وتقرير الربع الثالث.

وعند قراءة القوائم المنشورة بشكل أدق، يمكن أن نلاحظ أنه لا يوجد سوى مصرفين اثنين فقط (بيمو السعودي الفرنسي وقطر الوطني) من أصل ١١ مصرفاً خاصاً تقليدياً، حققا شرط أن يكون رأسمالهما المدفوع متوافقاً مع القانون ٣ لعام ٢٠١٠ المعدل بحيث يكون ١٠ مليارات ليرة للمصارف التقليدية، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية الأربع فيوجد مصرف واحد فقط (بنك الشام الإسلامي) لم يحقق شرط رأس المال بحيث يجب أن يكون ١٥ مليار ليرة وفقاً للقانون.

ورغم أن البيانات المالية تظهر زيادة كبيرة في الودائع والموجودات مقارنة بنهاية العام ٢٠٢٢، إلا أن قسماً كبيراً من هذه الزيادة مرده هو التغير في سعر الصرف، حيث ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي من ٣٠١٥ ليرة/$ في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٨٥٤٢ ليرة/$ في نهاية أيلول ٢٠٢٣، أي تغير سعر الصرف بنسبة ١٨٣. ٣٢ بالمئة، وهو ما انعكس على ارتفاع تقييم جميع المكونات بالدولار الأميركي ومنها الموجودات الدولارية والودائع الدولارية وكذلك الأرصدة في الخارج.

لذلك، فإن النتائج المرحلية للفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٢٣ بعد استبعاد فروقات سعر الصرف حولت أرباح مصرفين (بيبلوس وفرنسبنك) إلى خسائر صافية محققة (٨ مليارات ليرة و٥ مليارات ليرة على التوالي) تجاوزت رأسمالها المدفوع، وخفضت الأرباح المحققة بنسب مرتفعة جداً.

بينما تظهر نتائج تحليل نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع (حيث تعكس هذه النسبة كفاءة المصرف في إدارة السيولة المتوافرة لديه والاستثمار الأمثل للودائع، نجد أن هذه النسبة منخفضة جداً حيث لم تتجاوز هذه النسبة ٢٥ بالمئة لدى معظم المصارف باستثناء مصرفين اثنين تجاوزت النسبة ١٠٠ بالمئة وهما بنك الشام الإسلامي وبنك سورية الدولي الإسلامي، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من الأسباب، من أهمها:

هيكل الودائع، حيث إن الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب شكلت نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، تجاوزت في العديد من المصارف ٧٠ بالمئة وفي بعضها تجاوزت ٨٠ بالمئة، ما يشكل عائقاً أمام قدرة المصارف على استثمار هذه الودائع في قروض وتسهيلات طويلة الأجل.

وتوافر السيولة، لأن جميع المصارف لديها أرصدة كبيرة جداً خارج سورية، إذ يوجد ٨,٨ تريليونات ليرة أرصدة وإيداعات في الخارج، مصرفان اثنين فقط لديهما ما يقرب من ٣,٥ تريليونات ليرة خارج سورية، علماً أن الرقم أكبر من ذلك بسبب تنزيل إجمالي الأرصدة بالمخصصات المتشكلة كخسائر ائتمانية مقابل الأرصدة في الخارج، وهو ما يخفض قيمة السيولة المتاحة للإقراض، بالإضافة طبعاً إلى شروط الإقراض التي قد تكون حائلاً أمام الراغبين بالحصول على التسهيلات الائتمانية لعدم قدرتهم على توفير الضمانات الكافية للاقتراض.

كذلك فإن بعض المصارف حققت أرباحاً نتيجة ارتفاع الإيرادات المتأتية من الرسوم والعمولات مقارنة بالإيرادات الناتجة عن الفوائد (بيمو السعودي الفرنسي، الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)، الشرق، وسورية والمهجر).

- مصرفان اثنان فقط حققا شرط رأس المال المدفوع حسب القانون ٣ لعام ٢٠١٠
- معدلات نمو مرتفعة في الأرباح